سلام يؤكد للاريجاني: قرارات لبنان شأن لبناني بحت ولانقبل وصاية أحد

أكد رئيس مجلس الوزراء اللبناني نواف سلام، خلال استقباله أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي لاريجاني في السرايا الحكومية، رفضه القاطع للتصريحات الأخيرة الصادرة عن عدد من المسؤولين الإيرانيين، معتبراً أنها تمثل تدخلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية اللبنانية وخروجاً على الأصول الدبلوماسية ومبدأ احترام السيادة المتبادلة، وشدد سلام على أن قرارات لبنان تصنع في بيروت وحدها، وأن أي علاقة مع الدولة اللبنانية تمر حصراً عبر مؤسساتها الدستورية.

وذكر مكتب رئيس الوزراء اللبناني في بيان رسمي أنه:" استقبل رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام، عند الساعة السادسة مساء اليوم في السرايا أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدكتور علي لاريجاني والوفد المرافق، بحضور السفير الايراني في لبنان مجتبى أماني".

وأكد الرئيس سلام أن "التصريحات الأخيرة لبعض المسؤولين الإيرانيين، ولا سيما وزير الخارجية عباس عراقجي، وعلي أكبر ولايتي، والعميد مسجدي، مرفوضة شكلاً ومضموناً. فهذه المواقف، بما انطوت عليه من انتقاد مباشر لقرارات لبنانية اتخذتها السلطات الدستورية في البلاد، ولا سيما تلك التي حملت

تهديداً صريحاً ، تشكّل خروجاً صارخاً عن الاصول الدبلوماسية وانتهاكاً لمبدأ احترام السيادة المتبادل الذي يشكّل ركيزة لأي علاقة ثنائية سليمة وقاعدة أساسية في العلاقات الدولية والقانون الدولي، وهي قاعدة غير قابلة للتجاوز".

وأضاف: "لا أنا ولا أي من المسؤولين اللبنانيين نسمح لأنفسنا بالتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، كأن نؤيد فريقاً على حساب آخر، أو أن نعارض قرارات سيادية إيرانية. بناء عليه فان لبنان لن يقبل، بأي شكل من الأشكال، التدخل في شؤونه الداخلية، وأنه يتطلع إلى التزام الجانب الإيراني الواضح والصريح بهذه القواعد".

وتابع: "قرارات الحكومة اللبنانية لا يُسمح أن تكون موضع نقاش في أي دولة أخرى. فمركز القرار اللبناني هو مجلس الوزراء، وقرار لبنان يصنعه اللبنانيون وحدهم، الذين لا يقبلون وصاية أو إملاء من أحد."

وذكّر الرئيس سلام بأن "مسألة حصر السلاح بيد السلطات الشرعية وحدها، هو قرار اتخذه اللبنانيون منذ إقرار اتفاق الطائف عام 1989، وجددوا تمسكهم به في البيان الوزاري للحكومة الحالية، كما أكده فخامة رئيس الجمهورية في خطاب قسمه أمام المجلس النيابي".

وأضاف: "لبنان، الذي كان أول المدافعين عن القضية الفلسطينية، ودفع اغلى الاثمان بوجه إسرائيل، وليس بحاجة إلى دروس من أحد. والحكومة اللبنانية ماضية في استخدام كل الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية المتاحة، لإلزام إسرائيل بالانسحاب الفوري من الأراضي اللبنانية المحتلة ووقف اعتداءاتها".

كما شدّد على أن "أي علاقة مع لبنان تمر حصراً عبر مؤسساته الدستورية، لا عبر أي فريق سياسي أو قناة موازية. وأي مساعدات خارجية مرحّب بها، شرط أن تمر عبر القنوات الرسمية."

وفي ختام اللقاء، جدّد الرئيس سلام التأكيد أن لبنان حريص على علاقاته التاريخية مع إيران وكل الدول الصديقة على اساس الاحترام المتبادل، مذكّراً بأن وحدة اللبنانيين وسيادة دولتهم وقرارات حكومتهم هي خطوط حمراء لا يمكن المساس بها.

من جهة ثانية ، وفي دردشة صحافية تلت اللقاء قال رئيس مجلس الوزراء:

"لبنان بلد صغير عانى طويلاً من تدخل الآخرين وهذه صفحة آن الاوان لطيها، فأهل مكة أدرى بشعابها، ولبنان لن يقبل أن يُستعمل منبراً لتصفية حسابات أو ساحة لرسائل إقليمية. قراراتنا السيادية، نابعة من مصلحتنا الوطنية، بما فيها أي خطط او جداول زمنية".